Situations Grammarians From The Mental Analogy

Dr. Mahoud Al-Dickey*
Tharwat Ajram Salem Al-Azamat**

(Received 9 / 1 / 2022. Accepted 28 / 2 / 2022)

□ ABSTRACT □

Mental analogy is considered as one of the approved principles in rationing the theory of syntax and morphology, Mental analogy is so important since it generates many syntactic and morphological rules that have no evidence or presence in different texts. For this Study shed Light On Situation Grammarians From The Mental Analogy, Intended to highlight The Role Of Mental analogy Build attention Of Grammarians, And disclosure The most important criteria Which Grammarians Judge In this type Of Analogy .

Keywords: judgment, grammar, inference.

*Professor - Al al-Bayt University - Jordan. mmdeeky@hotmail.com
**Master's degree - Al al-Bayt University - Jordan

مواقف النحاة من القياس الذهنيّ

د. محمود الدّيكي*

ثروت عجرم سالم العظامات**

(تاريخ الإيداع 9 / 1 / 2022. قبل للنشر في 28 / 2 / 2022)

□ ملخّص □

القياس الذهني من الأصول المعتمدة في تقين نظرية النحو والصرف، بوصفه مولداً للعديد من القوانين والأحكام النحوية والصرفية التي لا وجود لنص في السماع لشواهد عليها، أو وجوده في نصوص مختلف عليها، مثل : توليد تقدم الحال الجملة، أو كف الفعل عن الفاعل ونائبه، أو الجزم بالظروف، مثل: عندما ارتضاه النحاة أصلا من أصول النحو، وأساساً بنوا عليه العديد من المسائل والأحكام والتطبيقات؛ لهذا تسلّط الدراسة الضوء على مواقف النحاة القدامى والمحدثين من القياس الذهني، قصد إبراز دور القياس الذهني في بناء أنظار النحاة، والكشف عن أهم المعايير التي احتكم إليها النحاة في هذا النوع من القياس.

الكلمات المفتاحية: الحكم، النحو، الاستدلال.

* أستاذ– جامعة آل البيت – الأردن .mmdeeky@hotmail.com

**ماجستير– جامعة آل البيت – الأردن

مقدمة:

وظّف النحاة المنهج العقلي في عرضهم لبعض المسائل النحوية ومعالجتها، ظهر ذلك في التعليل إذ حرصوا على ذكر علل القواعد والأحكام النحوية، كما تمثّل المنهج العقلي عندهم في وضع الفروض التي أفضت إلى توليد صيغ جديدة غير ما استعملته العرب، وُجد ذلك في مسائل الصرف، بيّنها ابن جني في الخصائص في باب أسماه "باب في العرض من مسائل التصريف"، قال فيه: "وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال لما بيّنه في كلام العرب والإلحاق به، والآخر التِمَاسُك الرياضة به والتدرّب بالصفة فيه.... فهذا ونحوه إنّما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه"[(1)].

إنّ اعتماد النحاة في الدرس النحوي والصرفي على القياس، فرض عليهم الاهتمام بالتعليل وهو الأساس في التحليل النحوي، والباحث في مؤلفات النحاة يجد اهتماماً بالغاً بالعلل النحوية، فلا تكاد مسألة تخلو منها، ومن أوائل الكتب التي شغلت التعليلات (الكتاب) لسيبويه، فسيبويه لم يكتف بالسماع، وإنما نال القياس شأناً عالياً عنده في أغلب المسائل، ومن أبرز العلل التي اتكأ فيها على الاستدلال الذهني: الأولى، والتخفيف، والاستثقال، والتوهم، الاستحسان والقبح، من الحمل على المعنى وغيرها، وفيما يأتي بيان لموقف بعض النحاة القدامى من القياس الذهني وعلى رأسهم سيبويه.

إشكالية الدراسة:

لم تخضع الدراسات السابقة حول الموضوع لمعايير ثابتة فكانت تضطرب أحيانا، كما أن الدراسات السابقة ضيقت مفهوم القياس، فهو ضمن رؤيتهم يقتصر على الشّبه الذي لقي منهم جلّ الاهتمام، وقليلا ما تناولت الدراسات البحث في قضية القياس الذهني عند النحاة القدامى والمحدثين على حد سواء، ولم يتعمقوا في المسائل والظواهر اللغوية التي خضعت للقياس الذهني.

مسوغات الدراسة:

1. يعدّ القياس الذهني من أهم الأصول المعتمدة في تقنين نظرية النحو والصرف.
2. عدم وجود معايير ثابتة يحتكم إليها القياس الذهني.
3. يرى البحث أن القياس الذهني لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات التي قامت حوله.

فرضيات الدراسة:

- تفترض الدراسة أن المعايير التي اعتمدها النحاة في القياس الذهني جاءت مطّردة أحياناً، وأحياناً كانت تضطرب.
- تفترض الدراسة أن هناك مبادئ اتكأ عليها النحاة في القياس الذهني، ستحاول الباحثة الكشف عنها.

أهداف الدراسة:

- تبيّن مفهوم النحاة في القياس الذهني وفلسفته.
- تبيّن دور القياس الذهني في بناء أنظار النحاة العرب القدامى.
- بيان موقف النحاة من القياس الذهني.
- الوقوف على آراء المحدثين من فكرة القياس الذهني.

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2، ص487-488.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في بيان ماهية القياس الذهني ومفهومه، والمعايير التي قام وفقها بوصفه من أهم الأصول التي قامت نظرية النحو وفلسفتها عليه، كما ستستأنس الدراسة بالمنهج التاريخي في تتبع كيفية تطبيق النحاة لهذا النوع من القياس واستعماله وتطوره.

الدراسات السابقة والموازية:

لم أقف – فيما اطلعت – على دراسة وافية تناولت القياس الذهني غير أن هناك دراسات سابقة تناولت القياس أذكر منها:

– دراسة سعيد جاسم الزبيدي، بعنوان (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)، عمان، دار الشروق، 1997م، وهي دراسة تهدف يدرس القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ويعرض القياس: تعريفاً وأقساما وأحكاماً، ويوضّح المبادئ التي قام عليها القياس عند البصريين والكوفيين.

– دراسة منى إلياس، بعنوان (القياس في النحو)، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م، وترتكز هذه الدراسة على إبراز مذاهب القياس لدى الأئمة الكبار، من نشأة النحو حتى عهد الخليل، وبسط مفهومه لدى ابن أبي إسحاق ثم لدى آخرين، ومنهم أبو عمرو بن العلاء، وعيس بن عمر، وسيبويه، وابن جني، والفارسي، وابن مضاء القرطبي.

– دراسة حسن خميس الملخ، بعنوان (العقل النحوي: دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي)، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2018م، وترتكز الدراسة على الإنسان النحوي؛ لأنه منتج المعرفة النحوية، وشرح منازل الأنموذج النحوي، والممارسة التطبيقية في تحويل الأنموذج النظري إلى ممارسة تقنينية وتطبيقية وعملية. انطلقت دراسة حسن خميس الملخ من كتاب أبي البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" لتفكيك العقل النحوي في العربية.

أما دراستي فتختلف عن الدراسات السابقة إذ أقصد فيها إلى توضيح مفهوم قياس مغاير عن أنواع القياس المعروفة كقياس الشبه، وقياس الضد، والشاذ، وغيرها، كما تظهر الدراسة أهمية القياس الذهني بوصفه مولّداً للعديد من القوانين والأحكام النحوية والصرفية، وموجّهاً لها، كما تجلّي الدراسة مواقف عدد من النحاة القدامى منهم والمحدثين من القياس الذهني، وتبين دور القياس الذهني إلى المعايير التي اعتمدها النحاة في القياس الذهني.

مواقف النحاة القدامى:

*** سيبويه (ت180هـ):**

لا يقرأ أحدُ كتاب سيبويه، إلّا ويلحظ تكرار كلمة (القياس) عنده، يتَضح ذلك عندما ينوّع الأساليب في الحديث على القياس، ويقدّم ألفاظاً مرادفة للقياس، بصياغة متقنة بتقنية، فيختار عناصر دلالية توضح القياس والعلاقة بين المقيس والمقيس عليه.

فنجده يتناول مسألة نحوية بالقياس في لغة يتفاعل معها المخاطب، يوضّح فيها مرجعية المشابهة في القياس معتمداً على مساحة سماعية كبيرة، وفق المنهج الوصفي، وأكثر عباراته تدلّ على تمسّكه الواضح بالكلام الموثوق عن العرب؛ فالكتاب لا يخلو من عبارات، مثل: "الموثوق بعربيّته"[1]، و"مما تُرضى عربيّته"[2]، حتى أنَّه يصرّح، فيقول: "ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّتها تقوله لم يلتفت إليه"[3].

---

[1] **سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص309، 396.**

[2] **المصدر السابق، ج4، ص432.**

[3] **المصدر السابق، ج2، ص20.**

أمَّا القياس الذهني، فقد استخدمه سيبويه في الكتاب، ولكنَّه لم يصرّح به مصطلحاً بل مفهوماً قارّاً في ذهنه، فقد سعى يفسّر الظاهرة اللغوية والمسألة اللغوية مباشرة بلا تعقيد أو تكلّف، وتوسّع في التعليل، محافظاً على المعنى والدقة في توضيح طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه، ولا يتردّد في أن يقيم الفروض العقلية ليتدارك ما لم يسمعه من النصوص، يقول علي النجدي ناصف: "ولا يكتفي سيبويه بواقع النصوص في استنباط الأحكام، ولكنه يلجأ أحياناً إلى فرض الفروض ثم يشرّع لها إكمالاً لصور عقلية تتمثل في ذهنه، أو تداركاً لما فات النصوص أن تَلَمَ به"[1].

ومن الأدلّة النحوية في القياس، ما ذكره سيبويه في إعراب (أي) وبنائه في (باب مجرى (أي) مضافاً على القياس)، إذ يقول: "وذلك قولك: اضرب أيَّهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيَّهم أبوه زيدٌ، جرى على القياس؛ لأنَّ (الذي) يحسن ها هنا، ولو قلت: اضرب أيُّهم عاقل رفعت؛ لأنَّ (الذي عاقل) قبيحة، فإذا أدخلت (هو) نصبت؛ لأنَّ (الذي هو عاقل) حسنٌ، ألا ترى أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقل، كان حسناً"[2].

ويعتمد سيبويه القياس الذهني في توجيه بعض المسائل في مختلف أبواب كتابه النحوية واللغوية والصرفية، وما يميّز التعليل في هذه الحقبة أنّه اتّسع واتّخذ تفسيراً للنحو كله، فيقول شوقي ضيف: "كل حكم نحوي يُعلّل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لا بدّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل"[3].

ومن الأمثلة على القياس الذهني عند سيبويه قوله: "وأمَّا (عن) فاسم إذا قلت: (من عن يمينك) لأنَّ (مِن) لا تعمل إلّا في الأسماء"[4]، يستند سيبويه إلى القياس الذهني إذ يستنبط نتيجتين من قضيتين حمليّتين تتكوّن من موضوع ومحمول، والنتيجة أيضاً من موضوع ومحمول، ويمثل جلال شمس الدين القياس في هذه المسألة بأنَّ "كل كلمة تعمل فيها (مِنْ) هي اسم هذه مقدمة كبرى، و(عن) هي كلمة تعمل فيها (من) مقدمة صغرى، إذن (عن) هي اسم" وهذا قياس التمثيل وهو نوع من القياس الذهني يقابله عند العلماء الغرب القياس البرهاني، وهو قضية حملية تشبه عندنا القضية الحملية في الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ يشبه الموضوع والخبر يشبه المحمول، مثال ذلك: (كل الطلبة مجتهدون) مقدمة كبرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول).

علي طالب مقدمة صغرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

علي مجتهد نتيجة (قضية تتكون من موضوع ومحمول)[5].

ولم يغفل سيبويه الرتبة بوصفها ظاهرة متحققة في التركيب ببعدها الذهني المرتبط بقصدّية المتكلم؛ وقد عوّل عليها النحاة في إعطاء العناصر داخل النظام التركيبي المعاني الوظيفية، خاصة إذا فقدت العلامة الإعرابية، ومن المسائل التي طُرحت في كتابه في باب الاستثناء، جاء حديثه عن البدل فالبدل لا يتقدّم على المبدل منه، لأنّه يأتي للبيان بعد الإجمال"[6]، أو للتوكيد، وإن تقدم على المبدل منه وقع الخلل بوظيفته، يقول سيبويه: "وتقول: ما أتاني إلّا عمراً إلّا

---

(1) ناصف، علي النجدي، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص20.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج2، ص403-404.

(3) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص134.

(4) أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المزربان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، ج5، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت، ص104.

(5) ينظر: شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظره عند البصريين دراسة ابستمولوجية، ص203.

(6) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص150-151.

بشراً أحدٌ، كأنك قلت: ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ. فجعلت: بشراً بدلاً من أحد، ثم قدّمت بشراً، فصار قولك: ما لي إلا بشراً أحدٌ، لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ، فكأنك قلت: ما لي أحد إلا بشرٌ"[1].

وتوضيح ما سبق أنّ الاسم في الأصل بدل من المستثنى منه، لكن عندما تقدم عليه تغيّر في المعنى الوظيفي من الرفع على البدل إلى النصب على الاستثناء، أي أن عدّ الاسم بدلاً يرتبط بالاحتفاظ برتبته بين العناصر الأخرى معه في النظام.

وفي الاحتكام إلى المعايير يربط سيبويه بين ما يقدّمه النظام النحوي من مكان وظيفته وبين المعنى ليقوّم صحّة التركيب، انطلاقاً من أنَّ دلالة التركيب "تتحصَّل من المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية للتركيب"[2].

يقول سيبويه: "هذا باب الاستقامة من الكلام والأصالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب فأمَّا المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً، وأمَّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس..."[3].

أمَّا التركيب الذي سمّاه سيبويه بالمحال، فلأنَّه يتضمّن تناقضاً في المعنى القائم فيه، وهو تناقض حاصل من عدم مراعاة دلالة المفردة في التوزيع الوظيفي للجملة، فالمعروف أنَّ الجملة تتكون من فعل وفاعل ومفعول به وظرف زمان، وفي المثال الذي طرحه سيبويه يتناقض مجيء الفعل الماضي مع ظرف الزمان للمستقبل تقيّد بالمستقبل بوساطة حرف التنفيس (السين)، ما يؤدّي إلى تناقض من جهة المعنى، وهذا يدلّ على أنَّ للمعنى أثراً في تقنين النحو، ولا استغناء عنه عند النحاة.

وتأسيساً لما سبق يتبيّن اهتمام سيبويه بالقياس الذهني، واستعماله للقياس الذهني يبدو جلياً بالرجوع إلى معظم المسائل النحوية التي قنَّنَ لها، كما أنَّه يستعين بآليات التقدير، والحذف، والتقديم والتأخير، والتخفيف، وهذه الآليات ما هي إلّا تصورات ذهنية تمكن من خلالها من تأسيس نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، وهي نتاج إدراك عنده بأنَّ كثيراً من المواطن والمواضع لا تنتمي كلياً إلى دائرة الاستعمال في الكلام المنطوق، بل تكون في التصورات الذهنية المجرّدة التي تتأتى من طول نظر وإعمال عقل فيها.

*** المبرد (ت285هـ):**

المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، وهو الشخصية النحوية الأولى بعد سيبويه، حيث تناول النحو بالشمول، وحاول صياغته بمنهج مختلف عن منهج سيبويه، لكن هذا لا يعني أنه لم يتأثر به ويستعين به في أكثر المسائل النحوية، إلّا أنَّ له أسلوباً انماز به وآراء تفرّد بها واتخذها حجة في النحو، وقد اعتدّ بالقياس وعوّل عليه كثيراً[4]، وعُدّ إمام البصريين في عصره، وإليه انتهت زعامة النحو، فقد أعلى من شأنه ابن جني، فقال فيه: "يُعدّ جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا– يعني البصريين– وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[5].

ومن المسائل التي تناولها المبرد رافع الفاعل، وهي مسألة اختلف النحاة في العامل فيها فمنهم من رأى الفاعل مرتفع بالمسند إليه، ومنهم من رآه مرتفع بالإسناد، ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالفاعلية"[6]، أمَّا المبرد فيذهب إلى أنَّ

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص339.

(2) ينظر: حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182.

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص25–26.

(4) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص124.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ج1، ص129–130.

(6) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج1، ص79.

الفاعل يرتفع بشبهه بالمبتدأ، إذ قال: "وإنَّما الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل، جملة يحسن إليها السكوت، وتجب الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل، بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[1]، وقد أبطل رأي من شبهّه السيوطي بالمبتدأ من حيث إنَّه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر، أنّ هذا الشبه معنويّ، والمعاني لم يستقّر لها عمل في الأسماء، كما نقض قول من قال: أنَّ الفاعل يرتفع بالفاعلية إي أنَّه فاعل في المعنى وعليه خلق، والصواب ينسبه السيوطي إلى الجمهور وهو أنَّ العامل هو المسند إليه من فعل، أو ما ضُمِّنَ معناه، كما فُهم من الحدّ"[2].

وفي مسألة (مذ ومنذ) يقول المبرّد: أمَّا (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها غير أنّها لا تقع إلّا في الابتداء لقلّة تمكّنها وأنَّها لا معنى لها في غيرها، وذلك قولك: لم آته مذ يومان، ... والمعنى– إذا قلت: لم آته مذ يومان–... وأمَّا الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها: فيكون حرف خفض وذلك قولك: أنت عندي مذ اليوم، ومذ الليلة"[3]، وكذلك (منذ)، يُجر ويرفع بها"[4].

ومن استدلالات المبرد بالاستصحاب، عباراته: الجري على الأصل"[5]، والردّ إلى الأصل"[6]، وكانت أكثرها في المسائل النحوية على غير ما ورد في المسائل الصرفية.

الدلالة على بنية الكلمة، تبيين حروفها الأصلية والزائدة ومعرفة أحوال الكلمة العربية؛ فقد نبّه إلى أنَّ مضارع الفعل الرباعي المزيد بهمزة في أوله، نحو: أكرم، أصله أن يكون على وزن (يُؤَفْعِل)، لكن كما لما كانت الهمزة زائدة حذفت"[7]، وتفصيل ما فعله المبرد أنَّه قام بتجريد الصور إلى أصلها، وهذا مما يكون في الذهن ولا سبيل في الواقع لرؤيته.

في مسألة تعيين دلالة المضارع على الاستقبال، تتعيّن دلالة الفعل المضارع على الاستقبال إذا اقترن بظرف مستقبل، أو أسند إلى متوقع، أو اقتضى طلباً أو وعداً، أو صحب أداة توكيد، أو أداة ترجّ أو حرف نصب أو تسويف"[8]، هذا ما أقرّه جمهور النحاة، ويزيد المبرّد على ذلك إذا اقترن بالمضارع لام القسم، فهو يقسم الأفعال إلى ثلاثة أصناف: "منها هذا المضارع أو فعل وما كان معناه لما مضى، وقولك: افعل في الأمر..." [9]، وفي دخول لام القسم على المضارع يقول: "قد يكون هذا، ولكن ليس فيه دليل على ما يقع في الحال أو يقع بعد، على أنَّ أكثر الاستعمال أن يكون للحال، فإذا دخلت النون اعلم أنَّ الفعل لا يكون في الحال البتة، فلذلك لزمت اللام، لأنك قد تذكر الأفعال ولا تذكر المقسم به فتقول: لأنطلقنّ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال"[10].

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، القاهرة، 1994م، ص146.

[2] ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ج2، ص154.

[3] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ج3، ص30.

[4] المصدر السابق، ص31.

[5] المصدر السابق، ج1، ص21.

[6] المصدر السابق، ج1، ص29.

[7] المصدر السابق، ج1، ص72.

[8] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، د.ط، 1967م، ص5–6.

[9] ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ج2، ص2–3.

[10] المصدر السابق، ج2، ص333.

وبالعودة إلى مذاهب النحاة المختلفة فيما يخص تحديد الدلالات الزمنية للفعل المضارع، نجد أنّ اللغة اعتمدت السياق الذي يظهر في زمن الصيغة؛ فالسياق يتعلق بقصد المتكلم وغرضه، وليس بالضرورة أن يصحب الفعل المضارع قرينة تعينه على الاستقبال، وقد أشار المبرّد إلى دور السياق في تحديد زمن الصيغة؛ فهو يرى أن صيغة (يفعل) مجرّدة من القرائن يجوز فيها الحال والاستقبال وذلك بقوله: "فتقول زيد يأكل فيصلح أن تكون في حال أكل، وأن يأكل فيما يستقبل"[1].

ويؤيد مهدي المخزومي المبردَ في رأيه فيرى أنَّ "صيغة (يفعل) البسيطة تستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في الحاضر، ونفيه: (ما يفعل)، أو (ليس يفعل) عن وقوع الحدث في المستقبل ونفيه: لا يفعل"[2].

والذي أراه أنَّ اللغة العربية تستوعب الزمن بكل أنواعه وذلك حسب السياق فهو الذي يمكننا التفريق بين الأزمنة، وقصديّة المتكلم هي التي تحدد الزمن، والأفعال يمكن أن تتبادل أدوارها في الأزمنة، فقد يعبّر المتكلم بصيغة المضارع عن الزمن الماضي ويفيد بذلك استحضار الماضي ووصفه وكأنه يحدث في الحال.

وفي مسألة إعراب الأفعال المضارعة يرجّح المبرد الرأي القائل بأنَّ الاسم استحق الإعراب بالوضع، وأنَّ الأفعال المضارعة أُعربت لمضارعتها الأسماء، إذ يقول: "واعلم أنَّ الأفعال إنَّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء وذلك أنَّ الأسماء هي المعربة، وما كان غير الأسماء فمآله لها، وهي الأفعال والحروف"... وإنَّما قيل لها مضارعة؛ لأنَّها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: (زيد يقوم)، و(زيد قائم) فيكون المعنى فيهما واحداً؛ كما قال الله عز وجل: "وإنّ ربَّكَّ ليحكم بينهم"[3]، أي لحاكم[4].

وقد استدلّ النحاة على قولهم أنَّ الاسم قد استحق الإعراب بالوضع، بأنَّ واضع اللغة لمَّا وضع الاسم على صيغة واحدة وعَلِم أنَّ المعاني تختلف، وما يميزها هو الإعراب، وكان وضعه إياه كذلك استحقاقاً للإعراب، فعلم عندها بأنَّ الإعراب يستحقه بأصل وضعه.

وما أرجحّه أنَّ الإعراب أصل في الأسماء، لأنّها تأتي على معانٍ مختلفة، فلو كانت مبنية سيكون هناك خلط فلن يعرف الفاعل من المفعول به، أو المبتدأ من الخبر وغيرها.

أمّا المبرّد فرأى في هذه المسألة أنَّ "كل ما كان جمعاً بالألف والتاء، تقول: هذا مسلمانٌ، ومررت بمسلماتٍ؛ لأنَّ الألف والتاء في المؤنث بمنزلة الواو والنون في المذكر، وإن شئت قلت في التثنية: وهذا مسلمان قد جاءا، فتجعله بمنزلة (زعفران)، وإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ التثنية قد زالت عنه، والألف والنون فيه زائدتان، فصار بمنزلة قولك: غضبان، وعطشان، وعُريان، وكأن الأول أقيس؛ لأنَّ هذا بُني في الأصل على (فَعْلان وفُعْلان) ونحو ذلك"[5]، ومن قال: (هذا مسلمينٌ) كما ترى، وقال في مسلمات إذا سمّى به رجلا– (هذا مسلماتُ)؛ فاعلم، أجراها مجرى الواحد، فلم يصرف، لأنَّ فيها علامة التأنيث، وقولنا: (مررت بمسلمات يا فتى) فلا تنوَّن لأنَّها لا تصرف، ولا يجوز فتحها؛ لأنَّ الكسرة ها هنا كالياء في (مُسْلمِيْن)"[6].

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص2.

(2) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد توجيه، ص156–157.

(3) سورة النحل، آية: 124.

(4) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، ج2، ص1.

(5) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ج4، ص36.

(6) المصدر السابق، ج4، ص37.

والذي أميل إليه أنَّ المثنى والجمع فرع على المفرد، والمفرد أعرب بالحركات، وكذلك الفرع المثنى والجمع يعربان ولكن بالحروف دون الحركات، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل والأصل.

*** ابن السراج (ت316هـ):**

أوَّل ما يتبادر إلى الذهن حين نسمع بابن السراج المقولة المشهورة: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج"[(1)]، حيث كانت أبواب النحو ومسائله مضطربة، يكتنفها الغموض واللبس، مثار جدل وأخذ وردّ، حتى جاء ابن السراج، فبّوب المسائل كل وأصوله، وبناها على سلامة المنطق والفكر وتحدث عن اعتلالات النحاة فقال: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها يؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمّى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً..."[(2)].

وقد اعتدّ ابن السّراج بالقياس وعوّل عليه كثيراً في مسائله، ويظهر القياس الذهني عند ابن السراج في مسألة رافع الخبر، إذ يشير إلى فرض عقلي مؤدّاه إن عاملاً لفظياً يقوي عاملاً معنوياً، يقول ابن السراج في مسألة رافع الخبر: "فالمبتدأ رفُع بالابتداء"[(3)]، والخبر رفع بها، أي بالابتداء والمبتدأ، وهو بذلك يوافق شيخه المبرد وجمهور البصريين، والصواب في المسألة أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء ولمّا كان الابتداء عاملاً معنوياً، وهو عامل ضعيف لا يرتقي وحده لقوة العامل اللفظي، قوّاه المبتدأ وهو العامل اللفظي فعمل في شيئين لقوّته.

ففي مسألة رافع الفاعل ونائب الفاعل يقول ابن السراج: "فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أَدخلْتَ عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل – فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً أو خبراً أو استخباراً، هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بُني له، فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل"[(4)]، وما قرّره ابن السراج إنَّ الفعل هو عامل رفع الفاعل؛ هو لأنَّ الفعل أصل في العمل وهذا ما قرره النحاة، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، والفعل أقوى العوامل، وهذا ما أشار إليه ابن السراج حيث جعل بعض الأسماء عاملة عمل الفعل، والذي يرمي إليه: "أنَّ الأصل في العمل وما سواه يُحمل عليه، وقد صرّح بأنَّ أصل الإعمال للأفعال عندما علّل اسم الفاعل لمضارعته الفعل، إذ كان أصل الإعمال للأفعال"[(5)].

ويظهر في كلام ابن السراج بعض القواعد التوجيهيّة التي تتضمّن أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل، وأنَّ الفعل لا يتعطل عن العمل، وإنْ عمل فيه غيره، فقد يكون عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه، كما يعمل على اختلاف نوعه ماضياً كان حاضراً أم مستقبلاً.

وفي مسألة تقدّم الفاعل على الفعل، اختلف النحاة في ذلك أما البصريون منهم فأجمعوا على عدم جواز تقديمه، والاختلاف بينهم هو اختلاف في تعليل ذلك، وما ذهب إليه ابن السراج في تعليل عدم تقدّم الفاعل على الفعل هو أنَّه لو قُدِّم الفاعل على الفعل لأدَّى إلى لبس في المعنى؛ لأنَّ الفاعل حينها يلتبس بالمبتدأ يقول: "لأنّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم، لارتفع الاسم بالابتداء"[(6)].

---

(1) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، مج5، ط1، لبنان، 1991م، ص341.

(2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م، ج1، ص37.

(3) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج1، ص58.

(4) المصدر السابق، ج1، ص75.

(5) المصدر السابق، ج1، ص123.

(6) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج1، ص81.

وذهب آخرون إلى أنَّ هذا الموضوع حريٌّ أن يبحث مع إطار التراكيب فيرى فاضل السامرائي أن تُبْحثَ هذه المسألة على غير هذه الشاكلة، وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي، وأنَّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل، فإذا تقدم المسند إليه نظر في سبب ذلك، فإذا قلت (حضر سعد) أو (سعد حضر)، فقدّمت الفاعل فلا يكون ذلك إلَّا لغرض"[1].

يتبيّن أن هذه المسألة خلافية بين النحاة، ويظهر تكلّفهم فيها في تعليلها، والراجح وما أظنه صواباً هو تعليل ابن السراج، فهو ينسجم مع نظام الجملة العربية، ولا يؤدي إلى اللبس والخلط وهذا مطلب بعينه.

وفي مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً، نحو: زيدٌ أمامَك، يرى ابن السراج أنَّ الخبر المحذوف يقدّر باسم الفاعل ويمثَّل له بـ (مستقر) أو (واقع)، إذ يقول: "... أمَّا الظروف من المكان، فنحو قولك: زيد خلفك، وعمروٌ في الدار والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها، كأنك قلت: زيدٌ مستقرُ خلفك، وعمرو مستقرٌّ في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائِهم به في الاستعمال، وأمَّا الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوصُ يوم الخميس، كأنّك قلت: القتالُ مستقرٌّ يومَ الجمعة، أو واقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف"[2].

والمتأمّل في تعليل ابن السراج يدرك أن ما قام به من تقدير (اسم الفاعل) لينتصب به الظروف، هو الأولى، لأنَّه يجوز أن يتعلق باسم الفاعل حرف الجر، ولمَّا كان الاسم أصلاً والفعل فرع عليه، كان لا بدَّ من تقدير أحدهما وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، والإخبار بالظروف يكون بمفرد وليس بجملة فلو قدّرت فعلاً لكان (جملة) فالتقدير المناسب هو (مستقرٌّ) أو (كائن) وكلما قلّ التقدير كان أفضل"[3].

والذي قرّ في ذهني ما علّله ابن السّراج لأنَّه الأرجح. والصواب، فهو مما يقبله العقل وتقرّه قواعد التوجيه.

*** الزجاجي (ت337هـ):**

الزجاجي أوّل من ألّف كتاباً للعلة أسماه (الإيضاح في علل النحو)، وضع جهوده في العلة في هذا الكتاب، وواصل الحديث عن العلة تحليلاً وتمحيصاً، فألَّفَ كتاب (الأخبار)، الذي اهتم فيه بمسائل النحو والتعليلات، فكان يذكر المسألة وآراء النحاة فيها مع الأدلّة والتعليلات، ليصلَ في بعض الأحيان إلى العلَّة الجدلية النظرية وبطريقة مُحكَمة يفضُّ الخلاف في المسألة، فيؤيّد أحدهم أو ينفرد برأيه.

أمَّا عن نهجه في استخدام القياس والعلل فقد بيّن الزجاجي أنَّه سيسلك طريقاً خاصاً يختلف عن الفقه والمنطق والفلسفة وذلك بأن يفرّق بين ما هو من النحو كما تكلمت به العرب وبين ما داخل العربية من كلام أهل الفقه والفلسفة والمنطق إذ يقول: "وإنَّما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ههنا وليس في أوضاع النحو، لأنَّ هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون"[4].

---

[1] ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2000م، ج2، ص45.

[2] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج1، ص62–63، وينظر: المصدر نفسه، ج2، ص361.

[3] ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980م، ص211.

[4] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص47.

والزجاجي وإن استدلّ بالسماع بكثرة، لإثبات صحة المسائل والقضايا النحوية والصرفية، إلّا أنّه لم يعتمد كلياً على السماع فقد اعتمد على القياس الذهني والاستدلال العقلي في تثبيت القواعد والأحكام يؤكد هذا قوله: "إنَّ النحو علم قياسي، ومسبارٌ لأكثر العلوم لا يُقبل إلّا ببراهين وحجج"[1].

ويتبيّن موقف الزجاجي من القياس الذهني بوضوح حينما استشهد بكلام الخليل حول فكرة التعليل أكانت العرب تقصدها أم أنَّها من وضع الخليل نفسه، يتبيَّن موقفه من القياس الذهني بأنَّه لا يعدُّ أدلته العقلية وتعليلاته الذهنية، لما جاء به من أحكام نحوية، أدلة قطعية نهائية، إذ قد يكون الدليل خلاف ما ذكر، والعلة الحقيقية غير ذلك، ويكون دليله العقلي ما هو إلّا استنتاج ذهني في تعليل الأحوال وتبرير الأحكام هو الصواب"[2].

وفي تفسير الزجاجي عمل الفروع وإلحاقها بالأصول يوضح العلل القياسية فيقول: "فأمَّا العلة القياسية فأن يقال لم نصبت زيداً ب(إنَّ)، في قوله: (إنَّ زيداً قائمٌ) ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم، فالجواب في ذلك أن تقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله..."[3].

قدّم الزجاجي تفسيراً يعلّل به جواز عمل (إنّ)، ملخصه أن (إنّ) قد شابهت في عملها الفعل المتعدي، وهو بذلك ينظر للمسألة بفكرة الأصل والفرع، فيردُّ عمل (إنّ) إلى الفعل (الأصل) بإجماع النحاة، وهذا ما أشار إليه حسن الملخ في نظرية الأصل والفرع بقوله: ومشابهة (إنَّ) في العمل للفعل يعبّر عنها النحاة بكون (إنَّ) مبنية، ومكونة من ثلاثة أحرف، ومتضمّنة معنى الفعل، وتستلزم معمولها استلزام الفعل لفاعله"[4].

وفي الاستدلال بعلّة التخفيف وعلّة الاستثقال، يذكر آراء العلماء في علّة ثقل الفعل وخفة الاسم ومنها: علّة خفة الاسم لأنَّه يدلّ على مسمى، نحو: فرس، رجل، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر... وما يشبه ذلك ويسوق رأي الكسائي، والفراء، وابن هشام: إنَّ الاسم أخف من الفعل؛ لأنَّ الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، ورأى ثعلب أن الأسماء أخف من الأفعال، لأنَّ الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل منها"[5].

وفكرة التخفيف، والاستثقال تبدو أهميتها بالغة عندما يختصُّ الحديث بعلة الأصل والفرع، رأينا كيف أنَّ علة ثقل الاسم جعلته الأصل مقابل اسم الفاعل والذي كان فرعاً في مسألة إعماله النصب في المفعول، وأنَّه لما كان فرعاً على الأصل أُعطي عمله فنصب.

يقول الزجاجي: "وأكثرُ الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزمِ الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام"[6].

وفي مسألة منع الأفعال من الخفض، يبطلون أن تمنع الأفعال من الخفض لاستحالة الإضافة إليها ويأتون بشواهد تدلُّ على أنَّ الأفعال قد أضيفت إليها الأسماء، نحو: هذا يوم يقوم زيد، و(قصدتك يوم خرج عبد الله، وغيرها، فيأتي ردّ الزجاجي "أنَّ الشيء إذا اطرد عليه باب، فصحّ في القياس، وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلاً للأصل، والمتفق عليه القياس المطرد، وليس في إضافة هذه الأشياء إلى الأفعال – على قلتّها – بمفسد لما ذكرناه، فكيف ولكل شيء مما ذكرتموه علة ليس على الظاهر الذي توهمتوه، وذلك: أنَّ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال

---

(1) المصدر السابق، ص41.

(2) أبو تاكي، سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص166.

(3) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو ط3، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، 1979م، ص64.

(4) ينظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان– الأردن، 2001م، ص160.

(5) ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص100–101.

(6) المصدر السابق، ص106.

في قولهم: هذا يومي قوم زيد، وما أشبه ذلك، إنَّما جازت لأنَّ الأفعال مع فاعليها جمل، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف الجمل إذا كانت موضِّحة لها..."[1].

يتّضح من قول الزجاجي: "إنَّ الشيء إذا اطرد عليه باب فصح في القياس وقام في المعقول.."، أنَّه اعتمد على فرض عقلي يصنّف القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية، وهو القياس الذي ارتضاه النحاة، كما أنَّ الاطراد وحده لا يكفي لتتأصل القاعدة النحوية بل لا بدّ من أن تصح في القياس، وفي العقل كذلك، وبذلك يتأسّس أن كل شيء يقبله العقل أصلاً، وكل شيء لا يقبله العقل لا يعدّ أصلاً، كنائب الفاعل لا يعدّ أصلاً لعدم موافقته للعقل؛ لأنَّه في الأصل مفعول به والمفعول يستحق النصب لا الرفع"[2].

*** أبو البركات الأنباري (ت577هـ):**

بلغت مؤلفات الأنباري مكانة عظيمة بوقوفه بعقلية جدلية أمام علوم عديدة هي: علم الجدل في مؤلفه (الإغراب في جدل الإعراب) وعلم أصول النحو في كتابه (لمع الأدلة)، وحظيت باهتمام النحاة القدامى والمحدثين، بوصفها مصدراً من مصادر أصول النحو، استفاد النحاة من مادتها العلمية وتنوّعها، فإذا أضيف لها ما امتلكه الأنباري من طاقة فكرية نحوية تحليلية في مؤلفه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) قرَّ في اليقين أنَّ أبا البركات استطاع أن يفتح باب الاجتهاد في مناقشته للمسائل النحوية المختلف عليها، وهي التي شكّلت فيما بعد ثراء وغناء لقواعد النحو العربي؛ فالتعليل النحوي الذي عرضه لكل من الفريقين أفضى إلى رفد العربية بالعديد من المؤلفات التي وقفت على الكثير من القضايا النحوية التي باتت محطَّ اهتمام كثير من النحاة.

والأنباري يعوّل كثيراً على القياس الذهني في احتجاجه لبعض المسائل الخلافية في الإنصاف، فقد اهتم بالتحليل النحوي والوقوف عند الاحتمالات التي ترد في الذهن، وتقليب المعنى ليأخذ فيما يحتمله التركيب أو يستبعده"[3].

ويستعين الأنباري بالاستدلال الذهني في مسألة: جواز دخول اللام في خبر (لكن)، فيقول: "لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخل إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم، وبطل أن يكون لام التأكيد لأنَّ لام التأكيد، إنَّما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأنَّ كل واحد منهما للتوكيد، وأمَّا (لكن)، فمخالفة لها في المعنى وبطل أن تكون لام القسم لأنَّ لام القسم إنما حُسنت مع (إنَّ) لأنَّ (إنّ) تقع في جواب القسم كما إن اللام تقع في جواب القسم، وأمّا (لكن) فمخالفة لها في ذلك، وإذا بطل أن تكون لام التأكيد وبطل أن تكون لام القسم بطل أن يجوز دخول الكلام في خبرها"[4].

ويتّكئ الأنباري على الاستدلال الذهني بالسبر والتقسيم (إلى وضع الاحتمالات) في مسألة (الظرف الواقع خبراً) فيردّ على أبي العباس ثعلب الذي ذهب إلى أنَّ الظرف الواقع خبراً ينتصب بفعل محذوف غير مقدر، بأنَّ ذلك يؤدِّي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم لفظاً وتقديراً، والفعل لا يخلو من أن يكون مظهراً (موجود)، أو مقدَّراً (في حكم الموجود) وإن لم يكن كذلك كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً"[5].

---

[1] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص113.

[2] ينظر: بشير، معن عبد القادر، أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية، بحث في مجلة التربية والعلم، مج17، ع3، 2010م، ص247.

[3] ينظر: الجاسم، محمود حسن، القاعدة النحوية، دار الفكر،2007م، ط1، ص183.

[4] أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، ص127.

[5] ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص205.

ويذهب الأنباري في استدلاله ليأخذ بما يحتمله التركيب، ويستبعد غيره في مسألة (إمَّا)؛ ليثبت أنَّها ليست من حروف العطف، فيقول: "وإنَّما قلنا أنَّها ليست حرف عطف لأنَّ حرف العطف لا يخلو إما أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن تتقدّم على الاسم؛ لأنَّ حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ثم لو كانت أيضاً حرف عطف لما جاز أن يجمع بينهما وبين الواو فلما جُمع بينها دلّ على أنَّها ليست حرف عطف لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله"[(1)].

وما قام به الأنباري هو أنَّه ذكر الأقسام التي يتجوز أن يتعلق الحكم بها، وأبطلها ما عدا ذلك القسم الذي يتعلَّق به الحكم من جهته فيصحّ، وبذلك يثبت وجهاً من الوجوه ويبطل الوجوه الأخرى، وهذا هو الاستدلال بالتقسيم، أي تجزئة شيء ما"[(2)].

ففي مسألة (إمّا) أنَّها ليست من حروف العطف، يضعها الانباري أمام احتمالات يحددها وهي الواردة في قوله: "... لا يخلو إمّا أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة...، فيحتمل أن تكون الأولى وهي: أن يعطف مفرداً على مفرد، أو الثانية وهي: أن تعطف جملة على جملة، كل واحدة من الاحتمالين يحتمل أن يكون ذلك الشيء غير محدد، أمّا التنافي وهو الافتراض بوجود الاحتمالين معاً، هو أمر مُستبعَد، لأنَّ الشرط موجود، ندرك ذلك من كلام الأنباري بقوله لم يخلُ إمَّا أن... أو ...، إذن لا يوجد احتمال غيرها، وهذا هو العلم الإجمالي الذي تحدَّث عنه محمد باقر الصدر في مؤلفه الموسوم بـ (الأسس المنطقية للاستقراء)"[(3)].

وملخّص ما قام به الأنباري هو أنَّه نظَّم دخول الاحتمال في مجموعة أطراف معينة واستبعدوا احتمالات غير مناسبة، بغرض البحث عن مفقود أو مجهول، ولكنه ليس مجهولاً تاماً، إذ لو كان كذلك ما استطاع الأنباري أن يحدد الاحتمالات، فهو معلوم بشكل إجمالي، وهذا ما تحدَّث عنه محمد باقر الصدر، وأسماه (العلم الإجمالي).

ويتّكئ الأنباري إلى الاستدلال نفسه، الاستدلال بالأولى في مسألة عامل النصب في المفعول معه، بمحاججة عقلية منطقية، يردّ بها وجهات نظر النحاة في ناصب المفعول معه، فردّ على ما ذهب إليه الزجاج من أنَّ المفعول منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، يردّ الأنباري فيقول: ... لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلَّق به، فإنَّ كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيَّنا أنَّ الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسّط الواو وأنَّه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجْعَل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلَّا تعليق على العلّة ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأنَّ ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[(4)].

مواقف النحاة المحدثين:

تباينت مواقف النحاة المحدثين من القياس الذهني، فكان أن أخذ به بعض النحاة المحدثين كما حدث عند القدامى، وعدّوه أصلاً وموجِّهاً يُلجأ إليه في المسائل النحوية والصرفية، وبعضهم الآخر لم يأخذ به ووجد أغلب صوره مصطنعة، لا وجود لها في الواقع اللغوي، وفيما يأتي مواقف وآراء لبعض النحاة المحدثين في القياس الذهني.

---

(1) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، ص306.

(2) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، 2006م، ص83.

(3) ينظر: الصدر، أحمد باقر، الأسس المنطقية للاستقراء، ط5، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1986م، ص48-49.

(4) أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص208-209.

*** شوقي ضيف:**

حاول إلغاء باب التنازع فعرض لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل أو المفعول، رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ العمل للفعل الثاني لقربه ومعمول الأول مضمر، ورأي الكوفيين القائل بأنَّ الفعل العامل هو الأول لسبقه ومعمول الثاني مضمر، وخطّأ شوقي كلا الرأيين محتجّاً بأنَّ النصوص العربية الموثوقة تشهد بأنَّ الفعلين يتسلطان على المعمول دون إضمار في الأوّل ولا في الثاني، ثم ذهب سيبويه في أنَّه لا يوجد تنازع بين عاملين في معمول واحد، بل دائماً العمل للفعل الثاني، ورأى شوقي ضيف أنَّ النحاة افترضوا صوراً للتنازع لم يشهدها الواقع اللغوي، فمن ثم يجب أن تُلغَى من النحو، ولا يبقى إلّا ما له نماذج في الاستعمال اللغوي الموثوق[1].

وفي باب الاشتغال يرى حذفه وإلغائه لأنَّ كثيراً منه صور مصطنعة وليس لها واقع لغوي، إذ يرى شوقي ضيف أنَّ النحاة صاغوا في التنازع كثيراً من الصيغ لم ترد عند العرب، وعقدّوه وهو هيّن، فالمسألة هي أن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إمَّا مرفوعة، مثل: (الكتاب إن وجدته فاطلعني عليه)، وهي حينئذ مبتدأ ورفع حتماً، وإمَّا منصوبة، في مثل: (هلا الكتاب قرأته) والكتاب حينئذ مفعولاً به، ولا يجوز إعرابها مبتدأ مرفوعاً لأنَّ (هلا) لا تليها جملة اسمية بل تليها جملة فعلية، وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به، وترفع مبتدأ، مثل: (الكتاب قرأته)، وإذن فجملة المبتدأ تردُ إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تردُ إلى بابه[2].

وفي عمل (أن المصدرية) في المضارع، وضمن دعوة إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي، رأى شوقي ضيف أنَّه لا داعي لتقدير فعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً، وأنَّ المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب، وعمّم ذلك على (لام الجمود) و(لام التعليل) و(كي) و(حتى) و(إذن) و(أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا)، فجميعها يأتي المضارع بعدها منصوباً مباشرة ولا داعي إلى تقدير نصبه بـ (أن) مضمرة جوازاً أو وجوباً[3].

وفي حديثه عن إلغاء العامل كأساس يتّكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، يقول: "من واجب النحوي أن يسجّل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة، ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصحّ ولا يصحّ، مستهلين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضون"[4].

ويرى أنَّ نظرية العامل هي الدافع ليضع النحاة فروضاً وصوراً تحمَّل النحو أعباءً بسببها، يقول: "وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض وصور لفروض في نحوهم، مما أحرى بنا أن نتخلص منها، وأن نرفع عن النحو أحدها"[5].

وفي مجمل ما ذهب إليه شوقي ضيف تلحظ الباحثة أنَّه مع سعيه إلى إلغاء أبواب كثيرة في النحو إلّا أنَّه ظلَّ محافظاً على هذه الأبواب، وعرضها في أبواب أخرى، ومنها أبواب التفضيل والتعجب والصفة المشبهة والمدح والذم وكتابات العدد أدمجها في باب التمييز[6].

---

[1] الحمزاوي، علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، بحث، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص44.

[2] القرطبي، ابن مضاء، الردّ على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1947م، ص39.

[3] ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1980م، ص624.

[4] القرطبي، ابن مضاء، الردّ على النحاة، دار الفكر العربي، ط1، 1947م، ص50–51.

[5] المصدر نفسه، ص52.

[6] المصدر نفسه، ص59.

*** إبراهيم أنيس:**

وهو أحد المتحاملين على القياس، إذ يقول: "ولست أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أسيء فهمه وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم واستعمال مصطلح القياس اللغوي[1].

القياس النظري الذي نسب إلى الكوفيين، وهو قياس من غير شاهد أو أصل (مقيس عليه) يقاس عليه[2] كتجويزهم العطف (لكن) في الإيجاب حملاً على (بل) كقولنا (جاء عمرو ولكن خالد) وهو ما عدّه محمد الخضر حسين من الاجتهادات العقلية، وعرّفه محمد المختار: "هو إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل أو بنظير غير مسموع كقياسهم ترخيم المركب المزجي على الإسناد المنتهية بتاء التأنيث"[3].

والمنطق يُبيح عبارات لغوية كثيرة غير مستعملة ولا يُبيحها الاستعمال اللغوي، قال سيبويه: إنّ القياس يجيز مثل: اعطاكني، واعطاهوني، "إلا أنَّه قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحاة قاسوه لكراهة المتكلم أن يبدأ بالأبعد قبل الأقرب"[4].

وفي مسألة حمل المضارع على الاسم لشبه بينهما، وقياس (لا النافية للجنس) على (إنَّ) لاشتراكهما في معنى التوكيد "أنَّها ليست إلّا صناعة نحوية لا تمتّ للقياس اللغوي بصلة، لأنّها من علل النحاة المخترعة التي ادّعوا ظلماً وتجنياً أنَّ العرب راعوها... وعمدوا إليها عمداً..." [5].

وفي قضية الأصل والفرع يرى إبراهيم أنيس أنَّ النحاة بهذه القضية قد افترضوا أصولاً لم يقبل بها العرب، في حين أنّه لم تَرِد لمثل الكلمات صوراً أخرى كالتي افترضوها، مثل: قاول، وموزان وسيوف... إلخ.

أمّا رأيه في الاشتقاق، فيرى أنَّ أصحاب الاشتقاق قد اقتبسوا تقلبات الأصول من معجم العين، وأنَّ صاحبه سلك فيه مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات، ويرى أنَّ ابن جني وابن فارس ربطوا بين دلالات صور الكلمات بطريقة إحصائية أو قيمة عقلية ليحصروا كل المستعمل عن من الكلمات بطريقة لا تخلو من التكلُّف والتعسّف وتلمّس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة[6].

وينتصر إبراهيم أنيس لرأي العلماء الذي يعزون كل هذه الكلمات إلى اختلاف اللهجات، ويفسّرون الإبدال على أنَّه نتيجة لتلك اللهجات المتباينة[7] "وفي حال افترضوا أنَّ أحد النطقين إسلامي، فإنَّ ورود النص القديم مشتملاً على إحدى الصورتين يؤكّد أصالتها، وفي حال لم يكن للصورتين وجود في نص قديم، يرى إبراهيم أنيس أنَّ الحلّ هو الالتجاء إلى القوانين الصوتية وتطورها وعلاقة الأصل والفرع"[8].

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص17.

(2) حسين، محمد الخضر، القياس في العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1934م، ص26.

(3) ولد أباه، محمد المختار ولد، تاريخ النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط2، 2008م، ص31.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص383.

(5) أنيس، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص14–15.

(6) المرجع السابق، ص50.

(7) ينظر: المرجع السابق، ص57–58، العلماء الذين عزوا ظاهرة الإبدال إلى اللهجات المتباينة، أبو الطيب اللغويّ، وقد عرض ابن جني في الخصائص لفكرة الأصل والفرع بين كلمات تتقارب لفظاً وتمتد معنى، فعقد بابين تحدّث في الأوّل منهما عن مثل (جذب وجبذ)، واعتبر كل منهما أنه قائماً بذاته، وليس مقلوباً من الآخر.

(8) المرجع السابق، ص77.

*** عبد الفتاح الحموز:**

وردت مسألة الجوار والمجاورة في الكتاب لسيبويه وناقشها مع أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ذكر سيبويه في الكتاب: "فقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) يقول سيبويه: فكيف ما يصحّ معناه ثم ذكر رأي الخليل في هذه المسألة وهو: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍ خربٌ"، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنَّ (الخرب) نعت (الجُحْر) و(الجُحْرُ) رفع، ولكن بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضب، ولكنّه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنَّه نكرة كالضب، ولأنَّه في موضع يقع فيه من تعت الضب، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد"[(1)].

وظلت المسألة محطّ اهتمام النحاة لوقت طويل حتى استقرّ غالبيتهم على القول بها، وقد ورد عند ابن جني "وأما الجوار من المنفصل فنحو ما ذهبت إليه الكافة من قولهم: هذا حجر ضب خرب، بجرّ خرب"[(2)]، والأصل أن يُقال: خَرِبُ بالرفع؛ لأنه صفة للحجر وليست للضب، ولكنه جُرّ لمحاورته لكلمة ضب مجرورة، وكذلك يعربه النحاة نعتاً مرفوعاً بصفة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة[(3)][(4)].

ويذهب بعض المحدثين أنَّ الحمل على الجوار في الاستعمال خالف المألوف اللغوي في باب الحركات، وقد أشار عبد الفتاح الحموز إلى هذا في مؤلفه (الحمل على الجوار في القرآن الكريم) وذهب إلى أنَّ الحمل على الجوار مسألة تصحّ في القرآن الكريم لوجود شواهد في القراءات القرآنية لهذه المسألة، كما ذكر عبد الفتاح الحموز قيوداً وشروطاً لمسألة الجوار بوصفها مسألة غير اعتباطية منها أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف، وأن يتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والجمع، وأن يكون الخفض على الجوار في غير المبدل والمعطوف، وخبر المبتدأ وأن يكون ذا نكتة لا لبس فيها، وأن يكون في الخفض لا في الرفع[(5)].

ويبدو أنَّ عبد الفتاح الحموز ينتصر لمنهج الكوفيين الذي يحترم النص والشواهد وينكر على البصريين القياس الذي يذهبون فيه إلى التأويلات البعيدة عن ظاهر النص، وتلك التي تغلب عليها النزعة الفلسفية، إذ يقول: "ولعلّ ما مرّ من شواهد في الشعر والنثر يعزّز ما ذهب إليه الكوفيون، لأنَّهم يحترمون ظاهر اللغة، ويسايرونه، ولا يحملونها على التأويل أو التقدير أو يخضعونها لأصول معيارية متوهمة كالبصريين"[(6)].

غير أنّه وفي مواضع أخرى يبيّن أنّ ثمّة مسائل خرج فيها الكوفيون عن مذهبهم في التعليل أو عدم احترام النص، ومثّل على ذلك بمسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم في مثل: (أمامك زيدٌ)، و(في الدار عمرو) مرفوع بالظرف أو المحلّ قبله، حملاً على مذهبهم من حيث ترافع المبتدأ والخبر، وهو مذهب ينبئ من احترامهم للنص ولم يقدّروا عاملاً يتعلق به الظرف (حلّ)، لكن هذا الاحترام فيها دل في هذه المسألة في بعدهم عن ظاهر النص والالتجاء إلى التقدير والفلسفة، إذ ذهبوا إلى أنَّ أحد العاملين في مثل: إنَّ إمامك زيداً، وإنَّ في الدار عمراً، قد فاض إلى (زيد) فنصبه، فأحد العاملين إمَّا أن يكون الظرف لأنَّه اكتُفي به في الفعل (حلّ)، وإمّا أن يكون

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، ص436.

(2) المصدر السابق، ج1، ص67.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج3، ص220.

(4) الكفراوي، حسن إسماعيل الحامدي، شرح حسن الكفراوي على مَتن الآجرومية وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي ملون، مكاتب سليمان مرعي، سنغافورا، د.ت، ج ، ص165.

(5) الحموز، عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، د.ت، ص33.

(6) الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، الأردن، ط1، ص100.

(إنّ)، فإن كان العامل الظرف فهو بعد عن الظاهر، ومخالفةٌ له؛ لأنه هذا الاسم منصوب بـ (إنّ) على حسب هذا الظاهر، وليس منصوباً بعامل متوهّم قام مقامه الظرف"[1].

يُفهم من القضية السابقة أنّ عبد الفتاح الحموز يشير إلى أنَّ الكوفيين قد خالفوا منهجهم عندما التجأوا إلى استخدام القياس الذهني في بعض المسائل وذلك حين افترضوا فيض أحد النصبين إلى زيد، والفيض هو فرض عقلي إذ لا يمكن أن نرجع إلى الواقع لنلاحظ محلاً عليه فتحتان فاضت إحداهما على (زيد) فتنصبه[2].

ويصرّح عبد الفتاح أنّ ما قام به الكوفيون في التأويل فيه مخالفة صريحة لمنهجهم حيث هجروا التأويل، والافتراض، اللذَيْن يلتزم بقيودها، ويخضع لسلطاتها المنهج المعياري التوليدي"[3].

ويبدو لي أن عبد الفتاح الحموز يميل إلى منهج الكوفيين، وقياسهم البعيد عن الافتراضات العقلية، شأنه شأن مهدي المخزومي الذي يعدُّ من أشد المتحمسين للمذهب الكوفي، ويرى أنَّ القياس الكوفي اهدأ من القياس البصري الذي يقوم على المنطق والجدل الخالصين[4].

*** مهدي المخزومي:**

رأى أنَّ النحو يسيطر عليه المنهج الفلسفي، وأن يُبطل العامل وقدرته على العمل وعاب على النحاة إدخال الفلسفة والمنطق في النحو.

فقد تفاوت النحاة فيما أخذوا من القياس، منهم من كان قياسه على أساس من التشابه بين المقيس والمقيس عليه، ومنهم من كان قياسه مبنياً على اشتراك المقيس والمقيس عليه في علّة ظنوا أنَّ الحكم النحوي قائم عليها، ما جعلهم يسهبون في العلل وغلوا في ذلك إلى حدٍّ جعلهم يغرقون في فلسفة القياس، فحشوا كلامهم في اللغة والنحو بضرورة من البحث الفلسفي"[5].

والذي يُظهر أنَّه كان يرفض التكلف أو إعمال الذهن في التعليل للمسائل أنّه رأى أنَّ القياس في اللغة والنحو ينبغي أن يكون قائم على المشابهة، ومحاكاة المسموع، والمعروف من كلام العرب كما كان يفعل الخليل، فالخليل في تناوله المسائل نحا نحواً لغوياً مقبولاً في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة أو يتكلَّف عقلياً، وإنَّما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم، فإن ساعده ذلك حمل المسألة على ذلك"[6].

ومن الأمثلة التي ساقها مهدي المخزومي، ليثبت بعض التخريجات والتعليلات التي يراها –كما يزعم – من منهج ليس من طبيعة اللغة، وفيها إيغال في الفلسفة والمنطق، من الأمثلة التي ساقها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، حيث أورد رأي النحاة في جملة البدر طلع بأنها جملة اسمية، فهو يرى خلاف ذلك حيث يقول: معنى هذا أن كلا من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فأسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنَّه لم يطرأ عليها جديد إلّا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة، لأنَّه إنما قُدِّم للاهتمام به"[7].

---

(1) المرجع السابق، ص167.

(2) ينظر: شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين ومقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستمولوجية، ص247.

(3) الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، الأردن، ط1، 1997م، في النحو، ص166.

(4) الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص91.

(5) ينظر: المخزومي، مهدي،، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص22.

(6) ينظر: المرجع السابق، ص22.

(7) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص42.

وقوله أنَّ جملة (البدر طلع) فعلية – بحسب رأيه– يجنب الوقوع في مشاكل من مثل تقدير فاعل لمبتدأ خلا من فاعل، وهذا الضمير المقدر يعود على المبتدأ، ما يحمل على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة، مكونة من جملتين، المسند إليه في الأولى هو البدر، والمسند إليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ، ويحملنا أن نرجع ثانية متحولة من كونه مبتدأ إلى كونه فاعلاً إذا دخلت عليه إحدى أدوات الشرط...إلخ[1].

ويُرجِع مهدي المخزومي السبب في كثرة تأويلات النحاة في المثال السابق، إلى أنَّ النحاة ألزموا أنفسهم بمنهج ليس من طبيعة اللغة – وأظنه يشير بذلك إلى المنهج العقلي–، ويضيف أنَّ جملة البدر طلع هي الجملة الفعلية طلع البدر، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي يُسمى في الجملة الفعلية فاعلاً، وما حدث هو أنَّهم منعوا تقديم الفاعل وأنكروا على من يرى جواز تقديمه، واتهموه بإفساد النحو، وراحوا يعلّلون منع تقديم الفاعل مذاهب شتى[2]، ويسوق مهدي المخزومي تعليل ابن الأنباري القائل: "الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل ويصف تعليله بأنَّه استدلال متكلّف سيطر عليه المنهج العقلي سيطرة أبعدت الدرس النحوي عن جو البحث اللغوي، ويعقب تعليل ابن الأنباري بتعليل لابن يعيش يذكر فيه وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بقوله: "إنَّما وجب تقديم خبر الفاعل – يعني الفعل– لأمر وراء كونه خبراً، وهو: كونه عاملاً، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه"[3].

لقد وقف مهدي المخزومي من العامل موقفاً سار فيه على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى حيث جعل الضمة على الإسناد والكسرة على الإضافة والفتحة ليست علماً على شيء"[4].

و طالب مهدي المخزومي بالتخلّص من نظرية العامل في كتابيه (النحو العربي: نقد وتوجيه)، و(النحو العربي: قواعد وتطبيق). وصرّح بإلغاء نظرية العامل فقال في كتابه النحو العربي: نقد وتوجيه: "هذا الكتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرئاً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وألغي معها ما استنتجت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي"[5].

ففي جملة الشرط يرى مهدي المخزومي أنَّ النحاة أخطأوا حينما نظروا إلى جملة الشرط نظرة عقلية محضة، فهي وإن كانت تصوراً تتكوّن من جملتين إلّا أنَّها وحدة كلامية تعبّر عن فكرة تامة واحدة، والقياس الذهني في هذا النوع من الجمل يتّضح عندما يحلّل مهدي المخزومي ما عرض له ابن هشام في جملة الجواب، حين تحدث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي لها محلَّ من الإعراب، فهو يعد جملة جواب الشرط من الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في حالتين، الأولى: حين تقع جواب لشرط غير جازم.

والحالة الثانية: حين تقع جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا ب (إذا) الفجائية، نحو قولهم: إنْ تذهبْ يذهبْ خالد معك، فجملة الجواب يذهب خالد معك لا محل لها من الإعراب لأن تأثير (إن) الأداة الجازمة واقتصر على الفعل وحده ولم يتسلّط على الجملة كلها، وهو بذلك يقسّم الجملة شطرين، ويعالج الشرط على أنَّه جملتين وهذا يراه مهدي المخزومي نظر عقلي محضّ، وتكون جملة جواب الشرط من الجمل التي لها محلّ من الإعراب حين تقع جواباً لشرط

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص42–43.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص43.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص43–44.

(4) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص67–76.

(5) المخزومي، مهدي، النحو العربي: نقد وتوجيه، ص15..

جازم، وتقترن بالفاء وإذا الفجائية، نحو: إنْ تذهب فسيذهب خالد معك، فجملة (فسيذهب خالد معك) لها محل من الإعراب، والجزم لم يتسلط على الفعل وحده، بل على الجملة كلها بسبب اقترانه بالسين[1].

والذي أراه أنّ موقف مهدي المخزومي في هذا فيه نظر، إذ يكفي أن تكون الأداة جازمة ليتم جزم الجملة كلها، ولا ضرورة لوضع قيود على جملة جواب الشرط، مثل اقترانها بالفاء، ليكون الجزم، ويكون لها محل من الإعراب، كما أن تقسيم جملة الشرط إلى قسمين، هي قسمة تخصّ الجانب المعنوي، عندما نحلّل الجملة إلى سبب وبسبب، وشرط ونتيجة تتحقق بتحقّق الشرط، وهذا تصوّر ذهني، أما الجملة، فهي تعبّر عن وحدة كلامية واحدة، وليس من داعٍ إلى التعسّف وتقييد الحكم[2].

يتّضح أنَّ مهدي المخزومي غير راضٍ عن منهج البصريين في إخضاع النحو العربي إلى الأحكام العقلية، ونادى إلى تبني المنهج الوصفي في دراسة اللغة، فمقولة النحوي مثلاً إنَّ الفاعل مرفوع يستند فيها أساساً إلى استقرار واعٍ، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب وليس له أن يفلسف ذلك وينبه على حكم من أحكام العقل[3].

وفي قضية أصل المشتقات ذهب مهدي المخزومي إلى أنَّ الفعل هو مصدر الاشتقاق وهو – كما يرى – يبقى مصدر اشتقاق أغلب الكلمات، يقول في ذلك: "من العسير جداً أن تظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين على الآخر، لأنَّ ذلك يستلزم الإلمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات، أو بتاريخه في العربية وهو مطلب عسير جداً، فلم يبقَ أمام الدارس إلّا القرائن، والقرائن تدلّ على أنَّ الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات"[4].

وفي قضية الإعراب والبناء يرى مهدي المخزومي أن الفعل المضارع ليس معرباً وأنَّ تغيّر حركاته ليس لأنَّه معرباً، وإنَّما من أصل تمييز زمن الفعل المضارع،... فإذا أُريد له أن يدلّ على الزمن الماضي، اتصل في النفي بلم أو كمان وسكن آخره... وإذا أريد له أن يخلص للمستقبل سبقته: (أن، ولن، وإذن)[5]، فالنصب والجزم – كما يرى – ليس من عمل تلك الأدوات، إنَّما هو تخصيص لزمن لفعل ودلالة عليه.

وما ذهب إليه مهدي المخزومي من القول بالدلالة الزمنية لعلاقات إعراب المضارع ليس بجديد، فقد ذهب النحاة القدامى إلى القول بهذا، ومنهم السيوطي الذي رأى أنَّ الناصب من شأنه يلخص المضارع إلى الاستقبال"[6]، وصرّح المبرد في المقتضب تحت عنوان: (هذا باب إذن) أن (إذن) إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأنَّ حروف النصب إنَّما معناهنَّ ما لم يقع"[7].

*** عبده الراجحي:**

في حين أنَّ بعض النحاة المحدثين طالبوا بإلغاء نظرية العامل رأى آخرون غير ذلك، فقد رأى عبده الراجحي أن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي.

ويشير عبده الراجحي إلى أنَّ التحويليين يقررون أنَّ النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح والبنية العميقة تمثلها العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية يقتضي فهم العلاقات لا على المستوى التركيبي،

---

(1) المخزومي، مهدي، في النحو والعربي: نقد وتوجيه، ص56، 57.
(2) المرجع نفسه، ص22.
(3) المرجع نفسه، ص22.
(4) المرجع نفسه، ص106.
(5) المخزومي، مهدي، في النحو والعربي: نقد وتوجيه، ص134.
(6) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص294.
(7) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج2، ص12.

وإنَّما باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة"[1]، وقضية العامل تعد صحيحة في التحليل اللغوي، ومن القضايا المطروحة على ضوء قضية العامل قضية التقدير التي لقيت نقداً عنيفاً من الوصفيين، ثم عادت لتكون شيئاً مقرراً ومؤكَّداً عند التحويليين في التحليل اللغوي"[2]، وتحولها إلى بنية سطحية، وفي قضية الأصلية والفرعية، يقرّ عبده الراجحي بفكرة "الأصلية والفرعية" ويراها قضية أساسية في البنية العميقة، ويؤكد أهميتها بقوله: كان الوصفيون يرون في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، غير أنَّ المنهج التحويلي رأى أنَّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية المصطلح)"[3].

كما أنَّه ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحضّ عند حد وصفها، دون إيجاد تفسيرٍ لها، وهذا التفسير هو البحث عن الأصل، فلا يستطيع أحد أن ينظر إلى الفعل (قال) على أنَّ أصله (قال) مع وجود (يقول)، ويغفل أن الأصل في (قالَ) هو (قَوَلَ)"[4].

ويعدُّ عبده الراجحي الأصل العقلي جانباً من الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث، وأنَّ ما يُسمى بالافتراضات أو التقديرات النحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، لذا كان النظر في المعنى عند النحاة ملازماً للنظر في الأشكال والتراكيب"[5].

وأرجّح رأي عبد الراجحي إذ إنَّ البنية العميقة وهي ما يجري في ذهن المتكلم، هي التي تعكس أشكال الفكر ومعرفة كيف تتحول هذه البنية إلى اللغة – المنطوقة– ما يسمى بالبنية السطحية، هو الأساس والجوهر في النحو التحويلي، ومدار اهتمامه هو القوانين والقواعد التي ترتبط بالنظام الأساس وتتولَّد به القواعد والأنظمة للبنية العميقة.

يؤيّد علي زوين ما ذهب إليه عبده الراجحي علي من أنَّ بعض الباحثين وضع قضايا من مثل قضية الأصلية والفرعية، وقضية العامل التي تمثّل البنية العميقة أو الجانب العقلي في اللغة، وقواعد الحذف والزيادة، وإعادة الترتيب كالتقديم والتأخير من ضمن الجوانب التحويلية في النحو العربي، فقد نظر الأصوليون إلى اللغة نظرة عقلية قوامها الإدراك والفهم لمعاني المفردات لاستكناه معنى الكلام، وهذا لا يتأتى بحال إلا منه خلال محاولة الكشف عن البنية العميقة للجملة وصولاً إلى أشكالها المختلفة في الظاهر، وهذا هو محور النظرية التحويلية"[6].

*** حسن خميس الملخ:**

بحث النحاة المحدثون عن العمليات الذهنية التي تدور في خلد المتكلمين، وتجعل كلامهم الناجز على هذا النحو الذي ينظر عليه، فقدموا آراءهم وتوجيهاتهم، وحسن خميس الملخ هو أحد النحاة المحدثين المهتمين بالقياس الذهني، فهو يرى النحو العربي عالماً من القياس، يقوم القياس فيه بملء الفراغات اللغوية، ويندرج القياس حسب العلاقات بين المقيس والمقيس عليه، لا يصدر أحكاماً قطعية في ظاهرة الاستعمال، يشذّذ القياس في مرحلة ما، وقد تقيّسه في مرحلة أخرى..."[7].

---

(1) ينظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، د.ط، دار النهضة، بيروت، 1979م، ص147–148.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص149.

(3) المرجع نفسه، ص144.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص144.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص157.

(6) ينظر: زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م، ص47–48–49.

(7) ينظر: الملخ، حسن خميس، العقل النحوي، دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2018م، المقدمة، ص م.

يستعمل حسن الملخ في توضيح نظرية العقل في النحو العربي تقنية الاستخلاص المنهجي، ويقصد به استخلاص الضوابط العامة التي وجَّهت النحاة وهم يبنون النحو العربي، ويشيّدونه، ويرسّخون أحكامه، ويختلفون ويتّفقون، وغيرها من التطبيقات التي تحمل رؤية منهجية نظرية، تَتَداخلها الآراء التي تحتاج إلى تمحيص ونظر لمعرفة صلاحيتها مستقبلاً[1].

ففي قضية الاستدلال على العامل يذكر حسن الملخ مسألة الاختلاف في عامل النصب في المفعول به في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) فيعرض لآراء الكوفيين والبصريين، الكوفيين الذي يذهب بعضهم إلى أنَّ العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل جميعاً، وبعضهم الآخر يذهب إلى أنَّ العامل هو الفاعل، ويعرض رأي خلف الأحمر الذي يرى الفاعلية عامل في الفاعل، والمفعولية عامل في المفعول به، وأما البصريون فيرون أنَّ الفعل وحده العامل في الفاعل والمفعول[2].

ويعلّق حسن الملخ على المسألة، فيرى أنَّ النحاة في كل الآراء التي ذهبوا إليها، يتفقون على المبدأ، وهو إقرارهم بنظرية العامل فهي هدفهم، والخلاف الحاصل بينهم حول ماهية العامل هو خلاف علمي يدلّ على مستوى متقدم من البحث العلمي، وعدم اتفاقهم هو اجتهاد منهم لعدم وجود قانون متفق عليه يرشدهم إلى العامل، غير أنَّ الكوفيين بقولهم إنَّ الفعل والفاعل عاملان في المفعول غير دقيق، وهو قول يحيل إلى أنَّ الفعل وهو عامل، والفاعل وهو معمول بالمفهوم المجّرد، ساكن ومتحرك هو تناقض، وذلك يمنع أن يكونا معاً متحدين ليكونا عاملاً واحداً.

وأمَّا فكرة الموقعية في رأي خلف الأحمر، وهي أنَّ موقع الفاعلية عامل رفع الفاعل، وموقع المفعولية عامل نصب المفعول به، فيفسّرها حسن الملخ على النحو الآتي:

العامل ⟵ الموقع المجرّد (بنية مجرّدة)

المعمول ⟵ التمثيل التطبيقي (بنية غير مجرّدة)

وهذا يؤدي أن يكون العامل والمعمول شيئاً واحداً؛ لأنَّه يفسّر الجملة بشكل رأسي يوضح العلاقة بين بنية مجردة وأخرى غير مجرّدة تعدّ تمثيلاً لها"[3].

ويجد حسن الملخ رأي البصريين دقيقاً، أنَّ الفعل هو العامل الذي أوجد التفسير الظاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول، ولولاه لتدمّرت الجملة[4]، وبمقتضى التحليل الذي أورده حسن الملخ يكون العامل – على حد تعبيره – العنصر الذي يؤدَّي حذفه الحقيقي أو المجازي إلى تدمير الجملة بعد الاستدلال عليه والبرهنة على سيطرته على الجملة العربية كلها أو بعضها"[5].

وفي المفاضلة بين العوامل المعنوية واللفظية يؤكّد حسن الملخ الضابط بينهما ومؤدّاه أنَّ الأصل في العامل أن يكون ملفوظاً به، فالقول بالعامل المعنوي تخريج بقياس عقلي محضّ لاستحالة أن تكون اللغة شكلاً ظاهراً، إذ إنَّ اللغة يتحكّم بعض كلماتها ببعض لتشتمل الظاهر الكثير، والباطن القليل الذي يظهر أثره من غير أن يظهر لفظه في تأكيد

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص221.

(2) ينظر: الملخ، حسن خميس، العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، ص513.

(3) ينظر: الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء–التحليل–التفسير، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2002م، ص213.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص214.

(5) ينظر: الملخ، حسن خميس، العقل النحوي: دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، ص179.

على فكرة أنَّ الأوّل في الجملة ليس بالضرورة أن يكون الظاهر الكثير في مقتضى النظر العقلي المجرَّد إذا اختلفت ماهيته وعلاقته كالفعل المضارع المتّحد في ذاته المختلف في إعرابه بين رفع ونصب وجزم حسب حالته الإعرابية"[1].

يفهم من المقتبسة السابقة أنَّ حسن الملخ يتمسّك بأحكام النحاة القدامى، والأصول والأحكام التي قنّنوا لها، غير أنَّه يرى أنَّ الأفضل تجاوز الحديث عن قضايا لا خلاف فيها إلى وجوه أخرى في عالم القياس ومنها ملء الفراغات اللغوية، نحوية كانت أم صرفية، كالتوليد الرياضي الذي يظل تصوراً نظرياً حتى يتبين بالاستقراء أنَّه حقيقة ناجزة في الاستعمال، ويأتي هذا التوليد استجابة لمتطلبات التوليد الرياضي، ويدخل في توليده الحدث التداولي للغة كالمعتقدات والعادات والبيئة...إلخ"[2].

فيرى أنَّ في التوليد الصرفي قياساً ذهنياً، إذ ثمة إمكانية لتوليد عدد من المفردات لملء الفراغات اللغوية في المعجم، ويكون مستند التوليد متأتّياً من القياس على قانون الإدخال المعجمي حسب الجذر، ويمثّل حسن الملخ على ذلك بالجذر (فَسَكَ) وهو الجذر الذي تحوّلت فيه القاف إلى الكاف من الجذر(فسق) الذي قد يدخل في جدول تصريفي، متأتي منه الأزمنة الثلاثة، ويقبل حروف الزيادة فيقال نظرياً: أفَسَكَ، وفسَّكَ وفاسَك، ويقال في التصريف الاسمي: إنّ اسم الفاعل منه: فاسِك، واسم المفعول كذا، و... إلخ، وفي الرباعي منه: (فسبك) ويحتمل التصريف منه ما تحتمله البنية الرباعية"[3].

يتبيّن مما سبق إن الجذر هو النواة التي يتولّد منها اللفظ فتوليد المشتقات ليستلزم مراعاة فرضية أساسية مؤداها أنّ الجذر هو مصدر التوليد وهو الأرضية التي تشكل منها الصيغ، وكما أن الكلمة العربية تتعرض للتغيير عند التوليد يتعرض كذلك الكلمة الأعجمية التي دخلت إلى العربية، فالجذر (طجّن) ومعناه الطبخ والنضج، قد يدخل في جدول تصريفي، فيؤخذ منه الفعل (طُجّن) اسم الآلة: (طاجن) واسم المفعول (مطجّن)، والمصدر (تطجين) وأصول الكلمة فارسية؛ فالطاء والجيم لا يجتمعان في أصل كلام العرب[4].

ويرى حسن الملخ أنَّ النحاة قد يلجؤون إلى إجراء وقائي قد يطرأ على المنظومة النحوية لاحتواء تغيرات نحوية محتملة مستقبلاً، فيفترضون كلمات وجملاً جديدة غير مستعملة، لتتجاوز النظرية النحوية بذلك صفة الزمانية وتكتسب صفة التجدد، ومن هذه الافتراضات افتراض الممكن في مساري: الصيغة والدلالة؛ لأنَّ المدخلات الأولية للمنظومة النحوية كلمات، والكلمات حصيلة اتّحاد الصيغة مع الدلالة بشكل مستقل معجمياً ما ينتج الفعل والاسم، ويخرج الحرف لعدم استقلاله معجمياً، إذ لا جذر له"[5].

وأخيراً فإن حسن الملخ يؤمن بوجود ما يسمى بالمحظورات في النحو والصرف وهي الضوابط التي لا يجوز تجاوزها، فالمقاييس الصرفية مثلاً ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود ينبغي الأخذ بها قبل إعمال المقاييس الصرفية في توليد الكلام، وهذه القيود ضوابط علمية تبيّنها الصرفيون وهم يعلّلون ما يستثنونه من المقاييس العامة في القاعدة الصرفية، فأصل الرفع مثلاً ليس له فروع ينحطّ إليها، ولهذا يحظر تنكير المبتدأ إلّا في الحالات المعروفة في مظان النحو، فالحظر شمل ما ليس منصوصاً عليه من الفروع، ولم يشمل الأصل، وكذلك في أصل التقديم لكل في حالة أصل الرفع يشمل

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص180.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص286-287.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص287-288.

(4) ينظر: الحميري، نشوان بن سعيد (ت573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسن بن عبد الله العمري بن مطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، ج7، 1999م، ص69.

(5) الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان- الأردن، 2007م، ص77.

الحظر الخروج عن الأصل نفسه، فيحظر عدم رفع المبتدأ حقيقة أو تقديراً... وفي مسألة عمل (عسى) عمل (كان وأخواتها) يحظر النحاة في غير الضرورة مجيء خبر (عسى) اسماً منصوباً مع أنه الأصل في قياس خبرها على خبر (كان)"[1].

الخاتمة:

عرضت الدراسة آراء النحاة في عدد من المسائل اللغوية النحوية والصرفية، واستعمالهم للقياس الذهني، وأوضحت مواقف النحاة منه، ذلك أنَّه اعتدَّ به جمهور النحاة وأخذوا به في المسائل والظواهر، وتباينت مواقفهم وآراؤهم منه.

كما توصلت الدراسة إلى أنَّ القياس الذهني من الموجِّهات القياسية المهمة المعتمدة في تقنين أصول النحو، وممثل للجانب العقلي في بناء القواعد والأحكام، إلَّا أنَّ المعايير التي اعتمدها النحاة جاءت تسويغية لإثبات الحكم، اعتمد النحاة فيها وضع فروض عقلية يعللون بها ما يواجهون من ظواهر، وهذه الفروض– وإن بدت مقنعة – لا يمكن التثبت منها في الواقع اللغوي؛ لذلك حدث اختلاف في مواقف النحاة من القياس الذهني فداخله شيء من الاضطراب؛ لأنه اقترانٌ شكلي يستخدم النظر العقلي ممثلاً بالفروض العقلية والاحتمالات بعيداً عن الواقع اللغوي، ما يجعله في نظر بعض النحاة مطعناً في النحو العربي، وهذه الدراسة دعوة للالتفات للقياس الذهني في الدرس النحوي والصرفي العربي، وإلى أحد الأصول النحوية ممثلاً بالجانب العقلي.

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م، ج1.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ج1.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج2.
4. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980م.
5. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، د.ط، 1967م.
1. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، ط1، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت– لبنان، 1999م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 2002م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط4، ج2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر،1961م.

– لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.

[1] **ينظر: الملخ، حسن خميس، المحظورات النحوية في اللغة العربية، ص251.**

6. أبو تاكي، سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري.
7. أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المزربان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، ج5، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ت.
8. أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
9. الجاسم، محمود حسن، القاعدة النحوية، دار الفكر، 2007م، ط1.
10. حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها.
11. حسين، محمد الخضر، القياس في العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1934م.
12. الحمزاوي، علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دراسة في المنهج والتطبيق، بحث، كلية الآداب، جامعة المنيا.
13. الحموز، عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، د.ت.
14. الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، الأردن، ط1.
15. الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، الأردن، ط1، 1997م، في النحو.
16. الحميري، نشوان بن سعيد (ت573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسن بن عبد الله العمري بن مطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، ج7، 1999م.
17. الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، د.ط، دار النهضة، بيروت، 1979م.
18. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو ط3، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس.
19. زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م.
20. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2000م، ج2.
21. سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1.
22. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، 2006م.
23. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2.
24. شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظره عند البصريين دراسة ابستمولوجية.
25. الصدر، أحمد باقر، الأسس المنطقية للاستقراء، ط5، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1986م.
26. ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1980م.
27. القرطبي، ابن مضاء، الردّ على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1947م.
28. الكفراوي، حسن إسماعيل الحامدي، شرح حسن الكفراوي على مَتن الآجرومية وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي ملون، مكاتب سليمان مرعي، سنغافورا، د.ت، ج .
29. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، ج2.
30. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، القاهرة، 1994م.
31. المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

32. الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء–التحليل–التفسير، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2002م.
33. الملخ، حسن خميس، العقل النحوي، دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2018م، المقدمة.
34. الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان– الأردن، 2007م.
35. الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان– الأردن، 2001م.
36. ناصف، علي النجدي، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
37. ولد أباه، محمد المختار ولد، تاريخ النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط2، 2008م.
38. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، مج5، ط1، لبنان، 1991م.
39. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ج2.

الرسائل والدوريات

1. بشير، معن عبد القادر، أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية، بحث في مجلة التربية والعلم، مج17، ع3، 2010م.
2. الملخ، حسن خميس ونعجة، سهى فتحي، المحظورات الصرفية في اللغة العربية، بحث في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، ع2، 2013م.
3. الملخ، حسن خميس، المحظورات النحوية في اللغة العربية، بحث في مجلة العلوم الإنسانية، مج39، ع2، 2012م.

List of sources and references:

*The Holy Quran.

.1Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl (d. 316 AH), Al-Osoul fi Grammar, investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, 3rd edition, 1996 AD, part 1.

.2Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman (d. 392 AH), The Secret of the Syntax of Syntax, investigation: Hassan Hindawi, vol. 1.

.3Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman, al-Khasiyyas, vol. 2.

.4Ibn Aqil, Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel (d. 769 AH), Sharh Ibn Aqil, investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, vol. 1, 20th edition, 1980 AD.

.5Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad, facilitating the benefits and completing the purposes, investigation: Muhammad Kamel Barakat, Dar al-Kateb al-Arabi, d. T, 1967 AD.

.1Abu Al-Barakat Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad (d. 577 AH), Asrar Al-Arabiya, 1st edition, investigation: Barakat Yusef Hubboud, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, Beirut - Lebanon, 1999 AD.

-Equity in matters of dispute between the Basrians and the Kufics, investigation: Judeh Mabrouk Muhammad, 1st Edition, Al-Khanji Library, Egypt, 2002 AD.

-Equity in issues of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, 4th edition, part 2, investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, House of Revival of Arab Heritage, Egypt, 1961 AD.

-Lumaa Al-Elaal fi Usul Grammar, investigation: Saeed Al-Afghani, Syrian University Press, Damascus, 1957 AD.

.6Abu Taki, Saud bin Ghazi, Characteristics of Grammatical Composition in the Fourth Hijri Century.

.7Abu Saeed Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Mazurban (d. 368 AH), explaining Sibawayh's book, part 5, investigated by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, d.T.

.8Anis, Ibrahim, From Asrar Al-Arabiya, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 6th Edition, 1978 AD.

.9Al-Jassem, Mahmoud Hassan, The Grammar Rule, Dar Al-Fikr, 2007 AD, 1st Edition.

.10Hassan, Tammam, the Arabic language, its meaning and structure.

.11Hussein, Muhammad Al-Khidr, Measurement in Arabic, the Salafi Press and its Library, Cairo, 1934 AD.

.12Al-Hamzawy, Alaa, Shawki Dhaif's position on the grammar lesson, a study in method and application, research, Faculty of Arts, Minya University.

.13Al-Hamuz, Abdel-Fattah, The Pregnancy on the Neighborhood in the Noble Qur'an, Al-Rasheed Library, Riyadh, 1st Edition, d.T.

.14Al-Hamuz, Abdel-Fattah, Al-Koufion in Grammar and Morphology and the Contemporary Descriptive Approach, Dar Ammar, Jordan, 1st Edition.

.15Al-Hamuz, Abdel-Fattah, Al-Koufion in Grammar, Morphology and the Contemporary Descriptive Approach, Dar Ammar, Jordan, 1, 1997AD, on Grammar.

.16Al-Hamiri, Nashwan bin Saeed (d. 573 AH), Shams Al-Uloom and the Medicine of the Arabs' Kalam from Kalam, achieved by: Hassan bin Abdullah Al-Omari bin Mutahar bin Ali Al-Iryani, and Youssef Muhammad Abdullah, House of Contemporary Thought, Beirut, Lebanon, 1, Volume 7, 1999 AD. .

.17Al-Rajhi, Abdo, Arabic Grammar and Modern Lesson: A Research in the Curriculum, Dr. T, Dar Al-Nahda, Beirut, 1979 AD.

.18Al-Zajji, Abdul Rahman bin Ishaq, Al-Illas fi Al-Nahma, 3rd Edition, achieved by: Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafais.

.19Zwain, Ali, Linguistic Research Methodology between Heritage and Modern Linguistics, 1st Edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1986 AD.

.20Al-Samarrai, Fadel Saleh, Meanings of Grammar, Dar Al-Fikr, 1, Amman, Jordan, 2000 AD, part 2.

.21Sibawayh, Abu Bishr Amr Othman bin Qanbar, The Book, Part 1.

.22Al-Suyuti, Jalal Al-Din, The Proposal in the Origins of Grammar, investigation: Abdel Hakim Attia, 2nd Edition, Dar Al-Bayrouti, 2006 AD.

.23Al-Suyuti, Jalal al-Din, Hama al-Hawa'i in explaining the collection of mosques, part 2.

.24Shams El-Din, Jalal, The Linguistic Reasoning for the Kufics with Comparing it with the Perspective of the Visualists, an Epistemological Study.

.25Al-Sadr, Ahmed Baqer, The Logical Foundations of Induction, 5th Edition, Dar Al-Ta'arif for Publications, Beirut, Lebanon, 1986 AD.

.26Dhaif, Shawqi, Renewal of Grammar, Dar Al Maaref, Cairo, 6th edition, 1980 AD.

.27Al-Qurtubi, Ibn Mada'a, the response to the grammarians, achieved by: Shawqi Dhaif, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st edition, Cairo, 1947 AD.

.28Al-Kafrawi, Hassan Ismail Al-Hamidi, Explanation of Hassan Al-Kafrawi on the board of the Al-Ajrumiyah and its marginal footnote Ismail Al-Hamidi is colored, the offices of Suleiman Marei, Singapore, d.T, c.
.29Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtab, Volume 2.
.30Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad Bin Yazid, Al-Muqtab, Investigation: Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah, Volume 1, Cairo, 1994 AD.
.31Al-Makhzoumi, Mahdi, On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 2, 1986 AD.
.32Al-Malakh, Hassan Khamis, Scientific Thinking in Arabic Grammar: Induction - Analysis - Interpretation, Dar Al-Shorouk, Amman, Jordan, 1, 2002 AD.
.33Al-Malakh, Hassan Khamis, The Grammatical Mind, A Deconstructive Study in Grammatical Dispute Issues, Modern Book World, Irbid, 1, 2018 AD, Introduction.
.34Al-Malakh, Hassan Khamis, Linguistic Visions in the Theory of Arabic Grammar, 1st Edition, Dar Al-Shorouk, Amman - Jordan, 2007.
.35Al-Malakh, Hassan Khamis, Theory of Origin and Branch in Arabic Grammar, Dar Al-Shorouk, Amman - Jordan, 2001.
.36Nassif, Ali Al-Najdi, History of Grammar, Dar Al-Maaref, Cairo, d.T.
-37His father was born, Muhammad Al-Mukhtar Walad, History of Arabic Grammar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2nd Edition, 2008 AD.
.38Yaqout al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqout, Dictionary of Writers, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Volume 5, 1st Edition, Lebanon, 1991 AD.
.39Al-Suyuti, Jalal Al-Din, Ham'a Al-Hawa'i fi explaining the collection of mosques, investigated by: Abdel-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, Kuwait, Volume 2.

Letters and periodicals

.1Bashir, Maan Abdel Qader, The Impact of Reason in Orienting the Grammatical Base to Primary and Sub, Research in the Journal of Education and Science, Volume 17, Volume 3, 2010 AD.
.2Al-Malakh, Hassan Khamis and Naaja, Suha Fathi, morphological prohibitions in the Arabic language, research in the Journal of Human and Social Sciences Studies, Volume 4, Volume 2, 2013 AD.
.3Al-Malakh, Hassan Khamis, Grammatical Prohibitions in the Arabic Language, Research in the Journal of Human Sciences, Volume 39, Volume 2, 2012 AD.